مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة الثالثةعشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردنيالثالي المنعقدة بتاريخ ٢١-١٢-١٩٩١

	•		·				
12:		•	- :	• .			
	• •.		944-	-٩٣١ منها (لخاص رقم (٨	المزانية ا	قانون
120	ت .	انون لحراجوالغاباد ا	أددا ۲۵)مرية	و المالية المالية	al HIAL I		
127			. (1.4785)	الساريعدين	ليح باشاالعوزال	والعضوصا	اقتراح
* 1	1 . ,	محا لم	نظام رسوم ال	بشأن تعديل	, رك المنداوي	« قاسم	>>
14.		لأزاضي المشاعه	أندن لأفراز ال	يه الاستورق	AL MILLAL	tt	•
ات ۱۳۹	ن والموسسا	رخص ورسوم المر	نالبخاريةمن	ن استذاء المطاح	اشاالطراونه بشأد	((حسان،	»
		•	•				
129	لاردلة	ن رسوم الجنسية ا	ء الاردنين م	ات شأن اعفا	ي باشا الذو بقا	المدمدة	اد ا_ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

قلت ان احالة الافتراح كما هو ، هو تكايف الحكومة لوضع قانون يجعلام الانتقال تابعاً للاحكام الشرعية ، لايتناسب مع الغاية التي طلبت ، وان مثل هذا الامر لايتم بسرعة ، ومن الواجب ان ويدرس من قبل لجنة خاصة ، على انني لاارى مانعاً من احالة الاقتراح على الحكومة ، بشرط ان يظلب اليها ان تولف لجنة تجمع بعض رجال الحقوق والشرع ، لا عجل النظر في هذا الامر الهام وان تدل قانون الانتقال بشكل غير مقد بما ورد في الانتراح ، و'يترك لها امر النظر،، وابدا، الآراء، وتنظيم مشروع، طالمًا هو سيعرض على مجاسكم الموقر، وفضلًا على ذلك، فبماان النظام الداخلي بقضى بتميين مدة لننظيم المشروع ، وأاكان هذا الامرايس منالامور السلةالتي تستطيع الحكومة اتمامها بمدة قصيرة ، ارتأي ان لاتعين مدة محدودة لتنظيم المشروع وارساله الى المجلس

قاسم بك - ليس الغرض ان يبت فيه بعشرة ايام ، بل الغرض أن ينظر في الامر ، ولا بأس ان يكون تقديم المشروع للمجلس في دورته القادمة ·

فوافق المجلس على اقتراح نوفيق بك واحالة الاقتراح على الحـكومة ·

الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة .

١ – قانون الميزانية الخاص رقم (٨) لسنة ١٩٣١ –١٩٣٦ ·

٢ – ِ اقتراج العضو صالح باشا العوران بشأن تعديل للمادة – ٣٥ ب من قانون الحراج والغابات · ٣ – افتراح العضو ناجي باشا العزام بشأن تسجيل اراضي غور الاربعين وصخور الغور والمشانوه ، والباقوره على مزازعيها

ع سمداقتراح العضو قاسم بك الهنداوي (بشأن تعديل نظام رسوم المحاكم)

صح انتراح سلطي باشا الابراهيم بشأن اجراء عملية الافراز الاراضيالتي جرى تمديدها وتثمينها

ة ^{ســـ} اقتراح حسين باشا الطراونة بشأن استثناء المطــاحن التجـــاريــة من رسوم ورخص المهن

٧ ﴾ اقتراح متري باشا الزريةات بشأن اعفاء الاردنيين من رسوم الجنسية والاستمرار على استيفائها من يرعبون التحنس

٨ – القوانين التي ترد من اللحنة المالية .



الجلسة الثالثة عشرة

افتتحت الجلسة الثالثة عشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في ٣١-١٣-١٩٣١ برئاسة فخامة رئيس الوزرام وحضور اكثرية قانونية ولم بتغيب عن الجلسة سوى حمد باشا بن جازي ٤ ماجد باشا العدوان ٤ ناجي باشا العزام (مأذون) .

الرئيس — افتتج الجلسة · فليقرأ الضبط ·

افقری " ۱

الرئيس – عندناقانون الميزانية رقم (٨) ٠

عادل بك - ان عدد الميزانيات التي قدمت الى مجلسنا قد بلغت الثمان ، ولا نعلم ان كان على الطريق ميزانيات أخر ستعرض على المجلس قبل انفضاضه ، وكل ذلك سيجري في حين ان ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣ التي ستنتي بعد ثلاثة اشهر من هذااليوم لم تعرض على مجلسنا بعد ، واعتقد انه ربحا تنتهي دورة المجلس ، بل وتنتهي السنة المالية الحاضرة ولا تصل هذه الميزانية الى بلاد الامارة ،ومن جملة الدلائل على انها سوف لا تصل هذه قبل ختام السنة المالية : اقدام الحكومة على تنظيم هذا القانون الخاص، الذي سنته لتأمين بعض صرفياتها الضرورية الزائدة عن ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ في آخر هذه السنة المالية .

من المعلوم ان الحكومات تنظم ميزانياتها وفقاً للحاجة ، وللقيام بعض مشاريع وامور تحتاج اليها البلاد ، فعلى هذا الاساس لابد ان تكون وضعت ميزانية هذه السنة التي تنتهي بعد ثلاثة اشهر ، ولا بد ان الحكومة فكرت في احداث بعض الامور النافعة ، ولكن تأخير الميزانية حتى هذا اليوم ، وعدم افترانها بالتصديق ، حال دون تنفيذ تلك الرغبات ار المشاريع .

الله من الأصول لدى كافة الحكومات ان تعرض الميزانية قبل بدء السنة المالية ، وفي آكثر الاحيان يصادق عليها قبل حلول السنة المالية التي ستطبق فيها ، ولا يوجد حكومة في العالم تعرض ميزانيها على المحاس للتصديق في آخر السنة المالية ، او بعد انتهاء تلك السنة ، كما هو جار عندنا حتى هذا البوم فنظراً لهذه الحالة الغربية تضطر الحكومة من حين الى آخر للتصرف بألامور المالية دون قانون كما هو جار في الميزانية المعروضة علينا الآن ، فاني لاحظت من اقوال حضرة مدير الخزينة اله قد تعقق على الحيكومة بعض الصرفيات الداخلة في هذا القانون ، ومعنى ذلك ان بعض الاعمال المنصوص عليها في هذا القانون قد صرفت فعلاً واعتقد ان الأعجارات، والقرطاسية والمطبوعات المنافعوس عليها في هذا القانون ، ومعنى ذلك ان بعض المحرفة فعلاً واعتقد ان الأعجارات، والقرطاسية والمطبوعات المنافع والمعرفة عليها في هذا القانون قد صرفت فعلاً واعتقد ان الأعجارات، والقرطاسية والمطبوعات

والمبالغ المخصصة للطرق ، ولمشترى السيارات والاسلحة والمهمات لفرقة البادية ، قدصرفت فعلاً . لانني علمت ان فرقة البادية قد اشترت السيارات التي طلبت المخصصات من اجلها ، كما ان المطبوعات المنوه عنها في هذه الميزانية قد طبعت فعلاً . اذن تكون هذه الصرفيات التي صرفت و تحققت مبالغهاعلى الحكومة ، قد صرفت بدون قانون ، لانها لم تكن داخلة في ميزانية العام الماضي، بل انها داخلة في ميزانية هذا العام الذي لم يتم التصديق على ميزانيته بعد .

ان هذه الحالة الغريبة والمخالفة لاحكام القانون هي ناتجة عن كون ميزانيتنا موضوعة تحت سيطرة الغير بموجب احكام الاتفاقية الاردنية - البريطانية ، وهل ان معنى المادة الواردة في الاتفاقية الاردنية - البريطانية (من ان ميزانية حكومة شرق الاردنيرجع بها الى مشورة الحكومة البريطانية) هو تعطيل اعمال الحكومة ، والتشويش على مشاريعها ، والتأخير والماطلة في اتمام ابداء تلك المشورة ? كلا ، واعني ان تأخير البت في ابداء المشورة حول الميزانية ، من شأنه ان يعرقل اعمال الحكومة و يو خر المشاريع المقررة وللوضوعة في الميزانية ، وبالنتيجة فان ذلك من شأنه ان عمال الحكومة و يو خر المشاريع المقررة وللوضوعة في الميزانية ، وبالنتيجة فان ذلك من شأنه ان يمال الحكومة المحلس وعلى الحكومة ايضاً ان بفكرا في صلاحياتهما وتعهداتهما ، وان يجملا من الواجب على المجلس وعلى الحكومة ايضاً ان بفكرا في صلاحياتهما وتعهداتهما ، وان يجملا من الواجب على المجلس وعلى الحكومة ايضاً ان بفكرا في صلاحياتهما وتعهداتهما ، وما علينا من من الواجب على الخورية التي تجرى في بلادنا حداً يتفق مع مالنا من صلاحيات قانونية ، وما علينا من تعهدات من جهة اخرى .

اما ان يترك الامر يجرى على المنوال الذى جُرى عليه حتى الآن ، فهذا مالا اظن ان المجلس بقبل به قط ، و يعاكسه بمااوتيه من قوة لذلك ارى ان من الواجب على الحكومة ان تحول دون هذه الحالة ، وان تسعى بكلياتها ، والمجلس مساعد لهافي هذا الشأن كل المساعدة - فتو من عرض الميزانية السنوية على المجلس قبل فوات الوقت ، و بذلك تتجنب التصرفات غير القانونية ، الستي رأينا امثالها في هذه الميزانية ، وفي الميزانيات السابقة التي عرضت عليكم ، ولا يمكن للحكومة البريطانية التي تعاقدت معنا في ذلك العقد غير المرغوب فيه بحد ذاته ، ان تنمسك بما جاء في البند القانمي بالرجوع الى مشورتها ، وان تعطل علينا اعمالنا ، وتعرقل مشاريعنا .

لهذا و بصورة عامة اطلب من الحكومة الموقرة ان تعبر اهتمامها في هذا الامر الهام ولا نها شبعتني كل الاعتناء ، فأنها في الدورة القادمة لمحلسنا ستكون قدانهت التدابير اللازمة حول هذا الموضوع ، وتعرض علينا الميزانية في وقتها وقبل فوات الوقت

شكري بك - ار يد ان اقتصر في البحث على نقط ثلاث: -



اما الاولى —: فهي قضية تأخيرنقديم الميزانية للمجلس ، واما الثانية —: فهي تصرف الحكومة في انفاق مبالغ خلافاً للقانون ، واما الثالثة —: فانها تأدية هذه المبالغ قبل ان يكون لها في الميزانية مخصصات ·

اما من حيث النقطة الاولى – : فاني اقول ، انه من الاوفق ان تعرض الميزانية عليكم في اوقاتها المعينة ، واني اشارك عادل بك في رأيه ، واذكر ان الحكومة شعرت بهذا الامر قبلاً ، واتخذت العينة ، واني اشارك عادل بك في رأيه ، واذكر ان الحكومة شعرت بهذا الامر قبلاً ، واتخذت المعينة الميزانية وتقديما للمجلس في الوقت المناسب على قدر الامكان .

اما فيما بتعلق بالتصرف خلافًا للقانون —: فأني اقول ، لقد ضرّب له مثال في كلام عادل بك ، وهذا المثال هو بدلات الايجار التي استنتج انها صرفت او تحققت على الحكومة بصورة مخالفة للقانون .

ان بدلات الايجار قد تحققت حقيقة، ولكن ذلك وقع بالاستناد الى نظام استئجار دور الحكومة ،ولم يكن من المكن ان تتأخر الحكومة عن معاقدة اصحاب الابنية التي تشغلها دوائر الحكومة انتظاراً لتصديق الميزانية .

اني شخصياً لااعترف بان المعاقدة الواقعة بهذه الصورة هي تصرف مخالف للقانون ·

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة —: اقول اننا (في المالية) لم نصرف شيئًا من المبالغ الوارد ذكرها في هذا القانون المعروض عليكم .

لقد سمعتم بيانات حضرة عادل بك عوايضاحاتي في الجلسة الماضية انتي اشرت فيها الى جميع الظروف التي دعت الحكومة الى طاب هذه المخصصات من اجل مشار بع هامة ، تأخيرها فيهكل ضرر

في الكرك بناء جسيم لـ درسة الذكور، وتأخير ترميم يستدعى نوسع الحراب، وازدياد النفقات، فهل لاتجب المبادرة الرميمه مادامت الحـ كومة في مثل الظروف الـتي اعترف بهاعادل بك ع

ان اهالي العقبة الفقراء الضعفاء ، تتهددهم السيول في هذا الشتاء ، وقد علمتم بما اصابهم من النكسائ والحسائر في السنة الماضية ، واشتر كتم بصفتكم نواب الامة في اوجاعهم وآلامهم، فهل يمكن تأخير انشاء مبد العقبة في .

ان الحكومة مضطرة اتمشة مصالحها ، ون حاجباتها، وابفاء دبونها فهل، اذا تقدمت بمشروع يساعدها على القيام بواجباتها، أفلا يذبغي ان تلاحظ هدده الظروف الدقيقة الذي يشعر كل مدركم يقيمتها ٩

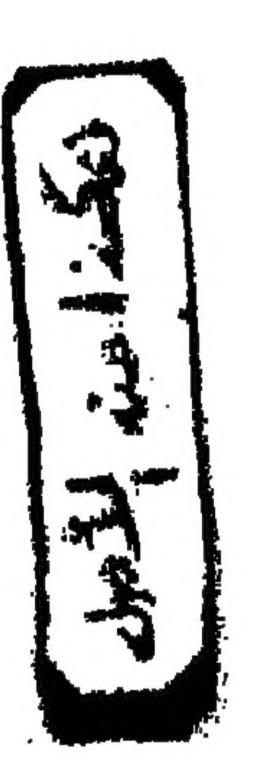
اني اقتصر ، واترك السبكم تقدير الحاجة الى النفقات المستعجلة ، والمشاريع الهامة الواردة في القانون المعروض عليسكم ، واذكر ان تأخير اعطاء هذه المخصصات مجلبة للضرر ، ولا يتفق مع المصلحة العامة التي انتم احرص عليها بصفت كم النخبة الممثلة للشعب الاردني الكريم .

عادل بك – انا ماةلت ولا اقول بانه لا يُوجد ظروف قاهرة أدت الى مثل هـذه الحالة ، من تأخر عرض الميزانية على المجلس ، واجرا ، صرفيات مستمجلة اضطرتهــا الحاجــة ، ولكن اقول ان القانون قد احاط بـكل هذه الامور ، واعطى الحكومة الصلاحية لان تصدر قوانين موقتة الصرفيات المستعجلة .

لقد ظهر من كلام حضرة مدير الخزينة ان المبالغ قد تحققت فصلاً (اي ان الحكومة اقسده من على صرفها دون ان يكون هناك قانون مصرح بها) فالامر الذي ارغب به هو ان نخلص من هذه الحالة الغربية التي لانتفق مع احكام الدستور ولا مع الاصول الجاربة في ايسة حكومة في هذا العالم ، ولاجل ذلك يجب ان نطلب بالحاح وبكل جد من الحكومة البريطانية ان لا تعرقل علينا مساعينا ومشاريعنا ، وان نقتصر على ابدا ، مشورتها في امر الميزانية باسرع مايمكن وبواسطة مندوبيها الذين لهم صلاحيات واسعة في غير هذا الامر ، وان لا تحيج الامر لارسال الميزانية الى وزارة المستعمرات وتبقيها هناك اشهر عديدة دون حاجة ولالزوم ، والبلاد والحكومة تنظر ابدا ، تلك المشورة القريمة لتسبير امورها ومشاريعها ، واذاتم انا هذا الامر اعتقد انه لا يبقى بعد ثذير عالا للخروج على احكام الميزانية والصرفيات ، غير القانونية ، وتقديم ميزانيات عديدة بمدئذ يمالا للخروج على احكام الميزانية والصرفيات ، غير القانونية ، وتقديم ميزانيات عديدة للمجلس ، وحرمان البلاد من المشاريع الموضوعة في الميزانية

افي أو كد طلبي الذي طلبته من افي اريد ان اسمع من الحسكومة الموقرة وعداً صريحاً بانها ستحتني في هذا الامر الهام، وانها في السنة الآتية سوف الآوانها موققة انشأ الله وقدصر حضرة مدير الحزينة الآن، ان الحكومة شاعرة في هذاالامر، فاذاطالبت مثل الحكومةالبر بطائية مطالبة مستندة الى المعقول والمنطق، مطالبة مستندة الى المعقول والمنطق، ومستندة الى الحكومة المحلس الذي يمثل البلاد، ومطالبة مستندة الى المعقول والمنطق، ومستندة الى الحكام القوانين المعترف بها، والى الاتفاقية ، اعتقد انه لايكن لاي انسانان يرد لها طابها، وان يعاكس رغبتها .

توفيق بك – الصعوبة لم تكن ناشئة عن احكام الاتفاقية فحسب ، بل عن اضطرار البلاد لاخذ اعانة مالية من الحكومة البر بطانية تسديها العجز الحاصل في الميزانية ، وانني اصرحالا ولل خذ اعانة مالية من الحكومة البر بطانية تسديها العجز الحاصل في الميزانية ، وانها الحكم، عادل بك بان الحكومة شعرت بهذه الصعوبة قبل مدة نقارب السنة ، اي في بدء توليها الحكم،



والامر متفق عليه ، وافترح ان نقرر استيفاء البحث، وثم نصدق القانون

حسين باشا الطراونة – فهم من كلام عطوفة السكرتير العام توفيق بك انه لايمكن تنظيم الميزانية قبل موافقة الدولة البريطانية على هبتها، فكان من الواجب ان لاتمرض ابّة ميزانيسة على المجلس، سواء اكانت خاصة او عامة حتى تجري الموافقة على الهبة المذكورة، فطلب تصديق صرفيات من المجلس قبل تصديق الميزانية مخالف المقوانين المعمول بها، لذلك افترح ان تجعل الحكومة حداً لهذه التصرفات في ميزانية البلاد حتى يقال ان لنا مجلساً تشريعياً يمثل الامة

سعيد بك المفتي — كل واحد منا يهمه هـ ذا الامر ياسيدي ·

شكري بك - لانسى ياسعيد بك انك احد اعضاء اللجنة المالية الذي اشترك بتدفيق هذا القانون ووافق على محتوياته

سعيد بك المفتى – ان هذا الامر الذي بينه عادل بك يهمنا وبياناته كانت قيم ووافية ، واذا جاء احدنا باقتراح او بيان ولم ير من اجد منا صدمة تجاه هذه البيانات ، فمعنى ذلك اننا مرتاحون اليها ، كما اني انا موافق على ماقاله شكرى بك ، وارجو من حضرته ان لا بتسرع في اظهار حدته ، وبما انني قد أخبرت قبل هذه الجلسة بان الحكومة فكرت بايجاد الطريقة للناسبة لا يصال الميزانية في وقتها وانها ستتابع مساعيها للحصول على ذلك فاقترح الموافقة على تصديق هذا القانون .

الرئيس: – اضع المادة الثانية والجدول من القانون الذي نحن بصدده مع ما ابانه شبكري بك في الجلسة الماضية من التصحيحات والمقترحات المختصة بجدول القانون بالرأي .

« فوافق المجلس بالاك ثرية على قبول المادة الثانية والجدول من هذا القانون مع التصحيحات والمقترحات المذكورة» ·

الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأي ·

« فوافق المجلس بالاكثربة على قبوله »

الرئيس — عندنا اقتراح العضو صالح باشا العوران بشأن تعديل المادة (٣٥) من قانون الحراج والغابات · فليقرأ :

« فقرىء كما هو منشور في العدد (٦٧) من ملحق الجريدة الرسمية»

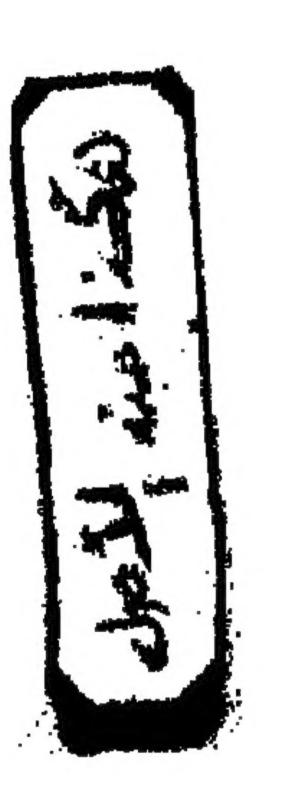
توفيق بك -- هذا الاقتراح كان قرىء في جلسة سابقة وأجل البحث فيه الى ان يحضر حضرة المقترج صالح باشا . وقد رأبت ان حضرة الزميل يشكو من جهة من وضع غرامات على اهمالي القترب صالح باشا . وقد رأبت ان حضرة الزميل يشكو من جهة اخرى يقد بوجود ضرورة لاتخاذالتدابير . القرى المجاورة للحراج فيما اذا لم يعلم مخربوها ، ومن جهة اخرى يقد بوجود ضرورة لاتخاذالتدابير .

كما ان ممثل الدولة البريطانية في هذه البلاد شعر ايضاً مع الحسكومة بضرورة انجاز الميزانية في اوقات مناسبة ليتسنى تقديمها الى المجلس التشر بعي العالى قبل حلول السنة المالية، ولكن الامر الهام كما ذكرت هو الاضطرار للحصول على الاعانة، وهذه الاعانة لا يمكن ان تدخل في الميزانية قبل ان يقرر صرفها البرلمان البريطانى، لذلك فكرت الحكومة ان تطالب الدولة البريطانية براسطة ممثليها بان تُقرر المهبة في وقت مناسب لسكي لا يحصل المتأخر، واذكر ان اللجنة المالية البريطانية المتي كانت الهبة في وقت مناسب لسكي لا يحصل المتأخر، واذكر ان اللجنة المالية البريطانية المتي كانت زارت شرق الاردن قبل بضعة شهورا قتنعت بهذا الطلب، ووعدت بان توصى وزارة المالية في انكابرا لتسهيل امر اقراره بهذا الملب المراقواره بهذا الملاس المراقواره بهذا المالية في انكابرا المراقواره بهذا المالية في انكابرا المراقواره بهذا المالية في انكابرا المراقواره بهذا المالية في المراقوارة بهذا المالية في المراقوارة بهذا المالية في المراقوارة بهذا المالية في المراقواره بهذا المالية في المراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بهذا المالية في المراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بمراقوارة بهذا المالية بمراقوارة بهراقوارة بمراقوارة ب

اذن فان الملحوظة الـثي ابداها الاستـاذ عادل بك نُـظر فيها ، وآمل ان لايطول امر حلها بشكل مناسب ·

امًا مايدعيه الاستاذ ، من ان الحكومة اقدمت على انفاق مبالغ بشكل غير قانوني، فلا اقر و عليه عليه ، وقد تفضل زميلي شكري بك واجابه على ماذكره في موضوع الايجارات ، وكان جوابه معقولا ووافياً بالمرام ، وكذلك يمكن ان يقال في موضوع القرطاسية، ولانها من اللوازم التي لايمكن للحكومة ان نستغني عنها ، ولذلك فان تحقق بعض النفقات من اجلها عند الضرورة امر مقبول في جميع حكومات العالم ، طالما ان الصرف لايتم قبل الحصول على الاجراء آت القانونية ، لاسيما في جميع حكومات العالم ، طالما ان الصرف لايتم قبل الحصول على الاجراء آت القانونية ، لاسيما اذا كان المحلس منعقداً كما حصل في هذه السنة ، ولم بكن في وسع الحكومة ان تصدر قانوناً موقتاً بصورة عاجلة ،

وامًّا ماقيل بشأن اثمان السيارات لفرقة البادية ، فيمكنني ان اجيب حضرة الزميل عليه بان هذه المبالغ موجودة في ميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ ولكن من المعلوم ان النفقات غير الدائمة – اي التي لاتسكرر في كل سنة من السنين – لايمكن انفاق شي منها بعد انتها السنة المالية التي وضعت في ميزانيتها ، ولذلك فأذا صح ان دور ية البادية جلب سيارات ، وانها اقدمت على ذلك استناداً لميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ فلا يمكون اقدامها خروجاً على القانون ، واذا كانت هذه السيارات لميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ وكان لابد من تأدية المبانها في هذه السيارات لانها من النفقات غير المتكررة ، ففلا يعتبر ذلك شذوذاً بأي شكل من الاشكال ، ومع كل هذا لا خطت ماذكره جضرة الزميل ، انه لم يقصد رفض القانون ، او الحيلولة دون تصديقه ، بل قد لاحظت ماذكره جضرة الزميل ، انه لم يقصد رفض القانون ، او الحيلولة دون تصديقه ، بل طلب عن اية حسنة ، ودافع شريف ، الان ينبه الحكومة الى امر يلم يسكن يعلم انها انتبهت اليه قبل طلب عن اية حسنة ، ودافع شريف ، الان ينبه الحكومة الى امر يلم يسكن يعلم انها انتبهت اليه قبل ان يدخل هذه القاعة، واظن انه ليس من الضروري اطبالة البحث في الامر طالما ان التفاهم واقع ،



التي تكفل منع التعديات فيمااذا لم يُعرف المعتدي، انه لا يعترض بصورة مطلقة على نص القانون، بل يطلب تعديله بشكل احسن، ولما كان النظام الداخلي يقضي على العضو الذي يقدم امثال هذه الاقتراحات ، ان يبين الشكل المرغوب فيه لاجراء التعديل، و يبين مقاصده ومراميه بصورة واضحة ، ارى من الضروري ان يكلف حضرة العضو المحترم ببيان الطريقة التي يظن من الموافق اجراء التعديل فيها، او ان يجال اقتراحه على اللجنة الادارية – واظنه عضواً فيها – فتبحث في الامر، وتبين الشكل، حتى يتبسر بعد ذلك للجلس العالي ان يدرسه ويقرر مايراه موافقاً بشأنه ،

صالح باشا العوران – انا لم اضع هـذا الاقتراح الا بعد التأكد بما تأتي به المادة (٣٥) المطلوب تعديلها من قانون الحراج من اضرار شتى لا تنطبق في احيان كثيرة مع الحقيقة ، ولما فيها من اضرار على الاهلين الذين هم يجهلون احكام القانون من جهة ، ومن جهدة اخرى ضعف حالتهم الاقتصادية ، لذلك ارجو من زملائي الكرام ان يشار كوني وبو آزروني في انفاذ اقتراحي ، وسرعة احالته على لجنة القوانين لتتخذ قرارها الايجابي عليه ، على ان تعدل هذه المادة قبل انقضاء الدورة الحالية لمجلسكم الموقر .

توفيق بك — احالته على اللجنة الادارية اوفق·

الرئيس – هل توافقون على احالته على اللجنة الادارية ?

« فوافق المجلس على احالته عنى اللجنة الأدارية» ·

الرئيس – عندنا اقتراح العضو قاسم بك الهنداوي بشأن تعديل نظام رسوم المحاكم · فايقرأ : فقرى :

«بما ان الازمة الاقتصادية الحاضرة اصبحت شديدة الوطئة خصوصاً على المسديون الفقير اقترح تعديل قانون رسوم المحاكم بصورة عادلة تتلائم مع الاحوال الحاضرة» • ٢١-١٢-١٩٠١

عضو المجلس التشريعي قاسم الهنداوي

توفيق بك –وهذا ايضاغير واضح ، وهو كالاقتراح السابق، وليس فيه شي من التفاصيل، فلما ان يتفضل الزميل بنيان رغائبه بصورة واضحة ، واما ان يجال الى اللجنة الادارية

قامم بك – الهذا القانون غامض جداً عولها يكون تطبيقه من قبل كتاب المحاكم ومأموري العدلية عند استيفاء الرسوم بحسب تفسير كل منهم للقانون المذكور

ان الدعاوي التي لا تقل قيمتها عن خمس جنبهات يوخيذ عنها رسم (١٠) قروش وقرش

ونصف طوابع ثم اذا صدر لمثلهذه الدعوى حكماً غيابياً فيدفع ايضاً لاخراج اعلام الحكم (٢٦) قرشاً وكذلك يدفع لدائرة الاجراء بالمهاية قرشين ، ولهذا قد يصادف احدالناس ان يقيم دعوى قيمتها نصف جنيه او اقل فتكلفه والحالة هذه نفس المصارفات المذكورة آنفاً ، لذلك اطاب تعديل هذا القانون بصورة تجعل الرسوم البتي تدوف اقل من الرسوم الموضوعة فيه الآن

عادل بك — كثير آماراجعنا وزارة العدلية سابقاً ولاحقاً بالشكاية من هذا القانون الجائر، الذي الما وضع من قبل وزارة العدلية السابقة ، لابعد الافتكار بالحابات العدالة وتوزيعها على الناس بل 'فكر عند وضع هذا القانون في المبدأ المالي فقط ، وجعل دائرة العدلية دائرة واردات ، لادائرة توزيع عدل ، الامر المخدلف لجميع ما يجري في بلاد العالم ماعدا فلسطين ، لان كل المالم تعتبر المحاكم كو "سسات الوزيع العدالة وتطبيق القوانين ، لا ، الاجل اخذ الاموال الباهظة من الناس وخصوصاً مثل هذه البلاد .

لقد اجريت حسابًا تقريبيًا عن دعوى بمبلغ (١٠٠) جنيه او باراض تساوي هذاالمبلغ فوجدت ان مثل هـذه الدعوى تتحمل من الرسوم في البداية والاستئناف ودائرة الاجراء مبلغ (١٦) جنيهًا ، هذا اذا لم يحصل في تلك القضية معاملة تطبيق امضاء او كشف ، وفيها اذا لم يكن هنالك حكماً غيابياً قد صدر فيها واضطر المراجع لان يخرج الاعلام مرتين بداية واستئنافا ، وفي هـذا حكماً غيابياً قد تبلغ المصارفات (٢٥) جنيها على مبلغ (١٠٠) جنيه .

ولهذا السبب نرى الشكايات متواردة من كلمن راجع المحاكم بعد صدور هذا القانون ، كا اننا نرى بعض الاشخاص الذين يعدون اغنياء هم يو خرون تقديم دعاويهم نظراً لكثرة الرسوم التي

اني اشكر الزميل قاسم بك على نقديمه هذا الاقتراح واثني عليه ، واقول ، انه بالنسبة لحالة البلاد، وبالنسبة لان دوائر العدلية ليست هي دوائر واردات، يجب ان تنزل الرسوم الى الحد الذي كانت عليه قبل صدور هذا القانون ، وان تُوحد الرسوم، ولا يجب ان تسمى بأسما مختلفة ، الأمم الذي يشكل على الناس ، وعلى الموظفين ايضاً ، وان يُكبى بأخذ رسم دون الصاق طوابع أو غيره من المشاكل، يحيث تجمع مراجعة المحاكم إمر سهل جداً ،

واذا كان نظام محلسنا الداخلي لايسمج بتقديم مثل هذا الاقتراح الذي لم يوضح كفية التعديل اللازم ، فاني في حلسه لاحقة ، سأقدم افتراح في النقاط التي يجب تعديلها في هــذا القانون وعند ثـذ تحال القضية على الحـكومة



التسارع بدرس القضية ،و تنظيم مشروع القانون في اول فرصة مناسبة

« فوافق المجلس على احالة الاقتراح على الحكومة لدرسه وتنظيم صيغة مشروع بشأنه » الرئيس – عندنا اقتراح العضو حسين باشا الطراونه (بشأن اعفاء المطاحن البخارية من رسوم ورخص المهن والمؤسسات المضرة بالصحة) فليقرأ

فقرئ:

«ان جدول دائرة الصحة المعمول به بموجب قانون ونظام المؤسسات العمومية المؤرخ في ٢٦ جمادى الثاني سنة ٤٤٣ وفي ١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن بان « جميع المصانع والمؤسسات العمومية التي تدار بالآلات الميكانيكية» تابعة لاخذ الرخصة من الدوائر الصحية واعتبرت المطاحن التي تدار على البخار بالقصبات من المصانع والمؤسسات المنوه عنهازعمت انها تشابه مصانع الدخان والثلج والكحول وما شابهها وصارت تأخذ من كل مطحنة عن كل سنة جنيهان رسم رخصة تدفع الى صناديق البلديات عن طريقها في حين انهم لايشابهون تلك المصانع لامن حيث المنفعة المادية ولا يوجد في مبانيهم اوساخ لتو ثر على الصحة العامة كما تصورت دائرة الصحة وانحاهم الآ من المشار بع الحيوية و لاسيما ان المطاحن المذكورة تستفيد منها الحزينة والاهالي معاحيث تطرح عليهم ضريبة التمتع لصندوق المال وضرائب التنظيفات والتنويرات والحراسة وانمالا تعارح عليهم ضريبة التمتع لصندوق المال وضرائب التنظيفات من الدقيق الذي هو مدار لصندوق البلديات وضلاعن مالهم من الفائدة العامة لتأمين الحاجيات من الدقيق الذي هو مدار المعيشة والبلديات نفسها مكافة في تأمينه وممافي غنى عن اخذ هذا الرسم مادام انها نستوفي الضرائب المالة للمعيشة والبلديات نفسها مكافة في تأمينه وممافي غنى عن اخذ هذا الرسم مادام انها نستوفي الفرائب المال ذكرها وحالتهم المادية لا تتحمل ذلك و

فعليه افترح استثنائهم من اخذ الرخصة المبحوث عنها وعدم اعتبارهم من المصانع والمؤسسات فعليه افترح استثنائهم من اخذ الرخصة المبحوث عنها وعدم اعتبارهم من الموقر». العمومية المنصوص عنها بالجدول المشار البه راجياً ان يصادف اقتراحي هذا قبولامن محلسكم الموقر». عضو المجلس التشريعي. عضو المجلس التشريعي.

« فقرر المجلس احالته على الحكومة لاجراء الايجاب » الرئيس – عندنا اقتراح العضو متري باشا الزريقات (بشأن اعفاءالاردنيين من رسوم الجنسية والاستمرار على استيفائها بمن يرغبون التجنس) فليقرأ

فقرى: « لما كان كلشخص اردني سواء قد اكتسب الجنسية الاردنية بحكم ولادته وموجوديت. « فقرر المجلس ارجاء البحث في اقتراح قاسم بك ربثما يُمطِي عادل بك اقتراحــه في هـــذا لشأن» ·

فقری :

« لما كانت دائرة المساحة قد انجزت مسيح القسم الاعظم من اراضي لوا عجلون ونظمت بذلك خرائط فئية بخصة بكل قرية على حدة والذي اعتقد انها لابد ان تكون اثناء قيامها بمسيح الاراضي قد اهتمت بتعين درجة القوة الانباتية في كل حوض من احواض كل قرية ولما كانت هذه الوسائط الاساسية التي ترتكز عليها عملية الافراز الفني اصبحت جاهزة وبهذه المناسبة اطلب من الحكومة ان تهتم لتبيئة الاسباب للشروع بعملية الافراز الفني الافرادي في خلال عام ٩٣٢ – ٩٣٣ لانه بالمجاز هذه العملية تدخل في البلاد روح جديدة بحيث ينتمش الفلاح المجلوني ويندفع بهمة جديدة لتسميد ارضه وتشجيرها كونه يشعر بانه قد اصبح ممتلكاً قطعة ارض معينة الحدود ومتصرف بها كيف ما يشاء ويعتقم انه يشتغل لنفسه ولذريت لا السواه من الناس واما اذا بقي كالسابق بتقسيم الاراضي المشاع اخشى ان يؤ دي ذلك المحوط جداً وتؤيده السنوات المطوال التي مرث على زراع الاراضي المشاع حون ان يدخلوا عايها اقل تحسين يذكر فعليه وبعد بسط الاسباب الآنفة الذكر اطلب من الحكومة ان تحل عندا الطلب عله من المحكومة ان تعلى هذا الطلب عله من الاهمية والاعتبار كما وانني لااظن في ان الحكومة تجهل الفوائد التي تنجم عن هذا الطلب عله من الاحمية والاعتبار كما وانني لااظن في ان الحكومة تجهل الفوائد التي تنجم عن الافراز الفني وبهذه المناسة ارجو من زملائي الكرام موازرتي في هدذا الطلب والموافقة على انفاذ هذا الاقتراح الذي يمود بفوائد كثيرة على الشعب الذي يعلق رجاء كبيراً على مساعينا وجهودنا والسلام "

عضو المحاس التشريعي سلطي الابراهيم

توفيق بك – المفهوم من هذا الافتراح ان حضرة العضو المحترم يود اصدار قانون يجعل الافراز امراً احباريًا ، لاعتقاده بان قانون ازالة الشيوع الحاضر لايفي بالمرام ، ولا يوممن الفائدة المطلوبة ، وهذا الامر هام حداً ، وتتوقف عليه مصالح الكثير بن ، بل جميع الناس في لواء عجلون ، والي شخصياً اشارك حضرة العضو في اقتراحه، وارى ان يقرد المجلس العالي احالته على الحكومة

